

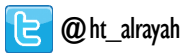


على عكس العلمانية، فإن القيادة في الإسلام قائمة على المسؤولية وليس لديها سياسات تضر بمصالح رعاياها. إنه نظام يحل مشاكل الإنسانية ويوجهها نحو الازدهار. من خلال نظام الحكم الذي أمر به الله سبحانه وتعالى الرسول ﷺ وفي فترة قصيرة من قيادته، بنى العديد من القادة من حوله ما جعله ﷺ مثالا فريداً للاقتداء به. إننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه من خلال إقامة الخلافة على منهاج النبوة، سوف يحكم الناس حكام مخلصون لن يكون محور انتباههم أنفسهم بل سيعملون من أجل الارتقاء برعاياهم ومن ثم يخلفون وراءهم أفضل إرث.



اقرأ في هذا العدد:

- ماذا تعني عودة أزام فرنسا بعد ملاحقتهم بتهمة التآمر؟ ... ٢
- احتجاجات العراق بين العنوية والعمالة ... ٢
- نظرة الأمة للخلافة كنظام للحكم بين اليوم والأمس ... ٣
- تمكين الإسلام في الأرض لا يتحقق إلا بإقامة الخلافة على منهاج النبوة ... ٤
- هل بات النظام الرأسمالي في وحدة العناية المركزة؟ ... ٤



العدد: ٣٢٢ عدد الصفحات: ٤ الموقع الإلكتروني: http://www.alraiah.net

الرائد الذي لا يكذب أهله

الأربعاء ٧ من جمادى الآخرة ١٤٤٢هـ الموافق ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ م

كلمة العدد

قرغيزستان إلى أين؟

بقلم: الأستاذ حورون عبد الحق

جرت في قرغيزستان انتخابات رئاسية مبكرة في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ م، حصل فيها صدر جباروف على أكثر من ٧٩٪ من الأصوات. وبعد الانتخابات قدم الرئيس المنتخب العديد من الوعود لتحسين الظروف المعيشية للشعب وتطوير الاقتصاد. فما مدى صحة هذه الوعود؟

بادئ ذي بدء، لا بد أن نتحدث قليلاً عن الوضع الاقتصادي الحالي في قرغيزستان؛ حيث بلغ الدين العام لقرغيزستان حوالي ٥ مليارات دولار، ما شكّل ما نسبته ٦٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتمت الموافقة على عجز الموازنة بمبلغ ١٢٠ مليون دولار، وفي عام ٢٠٢٠ بلغ معدل التضخم ١٠٪.

في الواقع، لم يقدم الرئيس المنتخب حديثاً صدر جباروف تطبيقاً معيّنًا. فعندما اقترح جباروف في البداية شكلاً رئاسياً للحكومة ومشروع دستور جديد، تعرض لانتقادات حادة من المعارضة الموالية للغرب وأجبر على الانسحاب. ومع ذلك، يمكن الاستشهاد بما يلي على أنها التدابير الرئيسية التي ينوي جباروف استخدامها في إصلاح الدولة:

١. محاربة الفساد

لقد كانت مكافحة الفساد عاملاً رئيسياً في إصلاح البلاد منذ عهد أتامباييف. في ذلك الوقت، سمحت مكافحة الفساد لأتامباييف بهزيمة خصومه. وكان هذا هو الحال في عهد جينينيكوف، حيث استخدم جينينيكوف هذا لكسر أتامباييف. ومع قدوم جباروف اشتد هذا الإجراء. ومن المعروف أن كامتشيبك تاشيفيف الشريك السياسي لصدر جباروف، هو رئيس لجنة الدولة للأمن القومي حالياً. ويتم الإشراف بشكل عام على جميع الشؤون في البلاد من لجنة الدولة للأمن القومي، التي بدأت الآن باعتقال بعض كبار المسؤولين الفاسدين، وكذلك المسؤولين الصغار. حتى إن بعض أنصار جباروف تم اعتقالهم، وفي غضون ذلك صدر قانون العفو الاقتصادي، ووفقاً لهذا القانون فإن الفساد إذا عوض الأضرار التي لحقت بالدولة، فلن يسجن.

ومع ذلك، لا يتوقع أن تكون مكافحة الفساد كما وعد المسؤولين، وهناك عدة أسباب لذلك:

أولاً: لا يوجد في المجتمع مفهوم "الفساد حرام"، بل هناك أفكار رأسمالية تقوم على المنفعة.

ثانياً: إن مكافحة الفساد ليست متساوية للجميع كما كان من قبل، فعلى سبيل المثال، معظم الفاسدين الذين يدعمون الحكومة الجديدة لم تتم مقاضاتهم. والسبب في ذلك هو أن منظمي الانقلاب ومن احتلوا البيت الأبيض كانوا مواليين للغرب. ومع ذلك تولى جباروف (الموالي لروسيا) الحكم، ولذلك عارضه المواليون للغرب بشدة. هذا هو السبب في أن جباروف مجبور على الاعتماد على بعض المرشحين والأوليغارشي. سيكون هناك استفتاء على دستور جديد، تليه انتخابات برلمانية، وفي كل هذا جباروف مضطر على الاعتماد على هؤلاء.

ثالثاً: ذكرنا أعلاه الوضع الاقتصادي للدولة؛ لذلك لا يمكن منح موظفي الخدمة المدنية راتباً لائقاً. ومع ذلك، هناك نقطة يجب التأكيد عليها: فقد قال جباروف في مقابله "إن باكاييف أبلى بلاء حسناً في أول عامين، وفي وقت لاحق أحضر أقاربه إلى الإدارة العامة. أنا لن أفعل هذا الأمر".

في الواقع، إن باكاييف في السنوات الأولى حول مبالغ كبيرة من الأموال التي ذهبت إلى جيوب المرشحين، حولها إلى الدولة لكسب ثقة الناس. وإذا فعل جباروف الأمر نفسه فقد تكون هناك بعض الفوائد للشعب، مثل القضاء على المخططات الفاسدة المتعلقة بالكهرباء والاستخدام الصحيح للاستثمارات. ويمكن الاعتماد

..... التمتة على الصفحة ٣

الرأسمالية وساعة الحقيقة حكم الشركات لا الشعب

بقلم: الأستاذ مناجي محمد



٢٠١٠ جهوداً ضخمة بهدف حشد دعم ومساندة مهندسي السياسات الاقتصادية والتجارية في أمريكا لمصالحها، أي ترجمة مكاسبهم إلى سياسات وإحداث تعديلات على المنظومة الاقتصادية بما يخدم مصالحهم. وهدفهم الدفاع عن التدفق الحر للبيانات من أجل نماء أرباح تجارهم الرقمية أي التحرر التام لاقتصاد السوق، وتستغل هذا التدفق العالمي للبيانات مع وجود فراغ قانوني وتنظيمي، أي لا حسيب ولا رقيب على هذه الشركات في توظيف هكذا بيانات كيفما شاءت من أجل نماء أرباحها.

وكان لها ذلك في إدارة أوباما، فكل المعاهدات والاتفاقيات التجارية الدولية من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦ كانت خدمة لمصالح هذه الشركات وتجارها الرقمية، بعدما صنعت لها لوبيات (مجموعات ضغط) فاعلة كـ "جمعية الإنترنت" و"جمعية الحاسوب وصناعة الاتصال" اللتين تضمّان في عضويتها كبرى شركات القطاع، حتى إن مدير مكتب الممثل الأمريكي للتجارة ما كان إلا أحد المسؤولين السابقين في لوبي رقي آخر هو "تحالف شركات البرمجيات"، والذي تم اتفاق الشراكة بين دول المحيط الهادي ووقع في شباط/فبراير ٢٠١٦ تحت سمعه وبصره، وكان أول انتصار حاسم تحقّقه شركات التكنولوجيا الرقمية.

فمصالح شركات التكنولوجيا الرقمية هي في التحرر من أي قيد، فهي تبغي العالم كله سوقاً لها، وتريد هذه الشركات التحرر من أية مسؤولية قانونية في التقاط وتجميع مليارات المعطيات والبيانات عن مليارات الكائنات البشرية في ارتباطهم بالإنترنت يومياً، واستهدافهم كمستهلكين وزبائن لتجارها الرقمية. وهذه التجارة معنية بفتح أبواب العالم على مصاريعها، وغير معنية البتة بمصدر ومنشأ البضاعة،

..... التمتة على الصفحة ٣

من المخزي أن تكون بلادنا مسرحاً للمؤامرات الدولية وحكامنا دُمى يتلاعب بها الغرب الكافر

عين الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، الألماني فولكر بيرتس، والذي عمل مساعداً للمبعوث الدولي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا، ممثلاً خاصاً للأمين العام، ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم الانتقال في السودان. من جانبه قال بيان صحفي أصدره الأحد، الناطق الرسمي لحزب التحرير في ولاية السودان الأستاذ إبراهيم عثمان (أبو خليل): يجيء هذا التعيين للألماني فولكر، بعد أن تم رفض مرشحين سابقين؛ مما يؤكد أن كل طرف من أطراف الحكومة يريد أن يكون رئيس البعثة في صف السيد الذي يخدمه، ورغم أن الذي اختير مؤخراً ظاهرياً هو من أوروبا، إلا أن رضا أمريكا عنه، يرجح أنه لن يهدد مصالحها، ولا شك أن المصلحة المشتركة لأمريكا وبريطانيا، هي عداة الرجل للإسلام، ورفضه لمصطلح الربيع العربي، وزعمه بأن الإسلام لن يصل إلى سدة الحكم في بلدان الربيع العربي، بل سينصر النموذج الغربي الرأسمالي!! وأضاف أبو خليل: من المخزي أن تكون بلادنا مسرحاً للمؤامرات الدولية، وأن يكون حكامنا مجرد دُمى، يتلاعب بها الغرب الكافر لمصلحته. مؤكداً: نرفض هذا التدخل السافر في شؤون بلادنا، ووضعها تحت الوصاية الدولية، ونستنفر طاقات أهل السودان المسلمين لإعادة نظام الخلافة، للأخذ على أيدي هؤلاء الحكام العملاء، والتغيير عليهم، وإيصال الإسلام إلى سدة الحكم. ﴿لَيْسَ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ﴾

أيها الثائر في الشام قف وفكراً

بعد أن مارس الغرب الكافر المستعمر وعلى رأسه أمريكا خداعه وتضليله على أهل الشام منذ بداية ثورتهم المباركة، وبعد أن انكشفت حباله والأعبيه، حتى صار مبعوث أمريكا لدى الأمم المتحدة جيمس جيفري يقول جهاراً نهاراً "نحن لا نريد تغيير النظام في سوريا إنما نريد منه فقط أن يغير سلوكه". وبعد أن رأينا رأي العين سير كل الأطراف بمن فيهم قادة الفصائل خلف الحل السياسي الأمريكي صار لا بد لكل ثائر مخلص النية صادق العزيمة أن يقف أمام نفسه ومعها وقفة حق وصدق، وأن يعيد ترتيب أوراقه من جديد، ولا بد له أثناء عملية ترتيب الأوراق هذه أن يجيب نفسه أولاً وقبل كل شيء على مجموعة من الأسئلة، أهمها:

هل بات تنفيذ الاتفاقيات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات التي عقدها الغرب الكافر المستعمر وغيره من أعداء الثورة المباركة يعتبر جهاداً؟

وهل التزام أهل الشام بما صدر عن هذه المؤتمرات يعتبر إعلاءً لكلمة الله تبارك وتعالى؟

ألم تحملوا السلاح للقتال دفاعاً عن المظلومين حقناً لدمائهم ودفاعاً عن أعراضهم وأموالهم وإسقاط النظام المجرم بكل أركانه ورموزه، ومن ثمّ تحكيم شرع الله؟

أليس سكوتكم عن قادتكم الذين كبل الدعم أيديهم وأخرس سلاحهم وصادر قرارهم هو ما أوصل الشام وأهلها إلى هذه الحال؟

وهل سيحول سكوتكم عن هؤلاء القادة المتخاذلين بينكم أنتم أهل الشام عموماً وبين العودة إلى حضن نظام البعث المجرم العميل، أم أنه سيكون سبباً في العودة لأحضانة لينتقم منكم ومنهم شر انتقام؟

هل بقي أحد منكم يظن بعباءة الله وأعداء الإسلام والمسلمين (الدوليين، والإقليميين، والمحليين) خيراً وينتظر منهم حلاً لمشاكلنا؟

والسؤال الأهم: إن كنت أيها الثائر ترفض السير والانخراط في مشروع أمريكا السياسي، الذي سيفضي إلى إعادة إنتاج النظام وإعادتك لأحضانة صاغرين أذلاء فما هو البديل؟

إن لم تصارع نفسك وتحدد موقفك، وتبتغي رضا ربك عز وجل؛ فلا شك أن السفينة ستغرق بكم. إن السكوت عن هؤلاء القادة الذين أصبحوا مسلوبي القرار هو ظلم ما بعده ظلم، لأنه أدى إلى حرف بوصلة الثورة وبيع التضحيات في سوق المؤتمرات، هذه التضحيات التي قدمها أهل الشام من أرواحهم ومن فلذات أكبادهم وأموالهم من أجل إسقاط نظام الإجرام وتحكيم الإسلام.

أيها الثائرون الصادقون:

لا يوجد في الساحة غير مشروعين لا ثالث لهما: مشروع أمريكا الذي سيعيد إنتاج النظام المجرم، ويعيدكم إلى حظيرته ليسومكم وأهلكم سوء العذاب وينتقم منكم شر انتقام، ومشروع الإسلام العظيم المتمثل بإسقاط النظام السوري العميل المجرم بكافة أركانه ورموزه، وإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي بشر بها رسول الله ﷺ، وهو المشروع الذي يدعوكم له إخوانكم شباب حزب التحرير، وهو الرائد الذي لا يكذب أهله، فكونوا ممن يفوز بنصرة هذا الدين ومشروعه العظيم كما فاز به الأنصار الأوائل، وبذلك تفوزوا بإذن الله بالخيرين: خير الدنيا (الاستخلاف، والتمكين، والأمن)، وخير الآخرة (جنة عرضها السماوات والأرض)، ورضوان من الله أكبر، فأناصاف الثورات قاتلة، وأناصاف المواقف مهلكة، والاتكال على غير الله عصيان ومذلة، فأروا الله من أنفسكم خيراً، ولا يصدقن فيكم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُ جَهَنَّمَ وَلَيْسَ الْيَهُودُ﴾.

احتجاجات العراق بين العفوية والعمالة

بقلم: الأستاذ مازن الدباغ

منذ احتلالها العراق عام ٢٠٠٣ سعت أمريكا لتحويل العراق من نظام الدولة إلى اللادولة، وإدخاله في دائرة التيه، وهذا واضح من الأعمال التي قامت بها، فقد حطمت مؤسسات الدولة، وأولها المؤسسة العسكرية، وأتت بحفنة من الشراذم اللصوص إلى كرسي الحكم للحفاظ على مصالحها، وأطلقت يد إيران عن طريق الأحزاب المرتبطة بها، والمليشيات المسلحة المتمثلة بمنظمة بدر، وأدخلتهم بالعملية السياسية، وعندما قامت المقاومة العراقية التي أشعلت شرارتها مدينة الفلوجة، والحقت بالقوات الأمريكية الأذى، استعانت أمريكا بإيران لإطلاق العنان للمليشيات المسلحة المرتبطة بها، سواء الشيعة أو السنة، وأدخلوا البلد بدوام الحرب الطائفية، فاستمرت طويلاً وحصدت الآلاف من أرواح الأبرياء، وتحول القتال بين أبناء البلد أنفسهم بدل قتالهم المحتل، وبهذا أصبح القرار بيد السلاح المنفلت والمرتبط خارجياً.



الرئيسي وراء مظاهرات العراق. وقد قوبلت هذه التصريحات بردود من بعض الساسة العراقيين من كتل مختلفة وأعلنوا أن هذا الكلام الإيراني يعتبر في حد ذاته تدخلاً في شؤون العراق. ونفوا وجود أي مؤشرات أو معلومات تشير إلى دور معين للسعودية في هذه الاحتجاجات فقد أعلن حامد المصالح عضو جبهة "الإنقاذ والتنمية" أن إيران تسعى إلى إبقاء العراق ساحة لتصفية حساباتها مع دول المنطقة، واستبعد أن تؤثر محاولات تشويه سمعة التظاهرات والمحتجين بالتهم الجاهزة مثل العمالة والإرهاب. وقال ظافر العاني النائب في البرلمان العراقي في تصريح إلى "إنديبندنت عربيّة" أن "التصريحات الإيرانية هي بمثابة إذن بقتل الشباب العراقي المطالب بالإصلاح والخدمات ومن خلال التظاهر السلمي، وأن إيران الآن تتحمل مسؤولية مباشرة في العنف المفرط الذي قمعت به التظاهرات".

وتساءل العاني "كيف تؤثر السعودية في مدن شيعية مثل ذي قار والديوانية وميسان وغيرها؟". وكذلك دعا كريم النوري السياسي العراقي إلى "العمل على إزالة أسباب الاحتجاجات بدلاً من تخويز الشباب المحتج، عن طريق توفير الخدمات والإصلاحات والقضاء على الفساد والمحاصصة السياسية والطائفية". وإذا كان هناك تصريح يمكن أن يُلتفت إليه فهو ما صرح به القيادي في حزب "الدعوة الإسلامية" جاسم محمد جعفر، فإنه توقع أن تكون أمريكا وراء حالة الفوضى التي رافقت الاحتجاجات بسبب الزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس الوزراء العراقي السابق عادل عبد المهدي إلى الصين، وتوقيع اتفاقات كبيرة مع الشركات الصينية، لكنه استبعد أن يكون هدف واشنطن هو إسقاط النظام الذي أوجده بعد عام ٢٠٠٣، هي بمثابة رسالة واضحة إلى السلطات العراقية، مفادها أن تهديد المصالح الأمريكية في المنطقة لن يمر من دون عقاب، أقول نعم يمكن أن تستغل بعض الدول احتجاجات الشعوب فتغذيها إعلامياً للحفاظ على مصالحها لذلك دعت أمريكا الحكومة العراقية لإجراء إصلاحات، لكن هذا لا يعني ارتباطها أو عمالتها.

وأخيراً بعد كل هذا الضجيج وهذه التضحيات فقد أثمرت هذه الاحتجاجات عن استقالة عادل عبد المهدي ومجيء الكاظمي والإعلان عن انتخابات مبكرة وبقي الفساد هو الفساد والحال من سيئ إلى أسوأ. وهكذا نرى باليقين أن ثورات الأمة إذا لم يسبقها وعي وما لم توجد القيادات المخلصية الواعية فيها فإن تضحياتها تذهب أدراج الرياح. والأمة الواعية لا يكون مطلبها أقل من قلع النظام ونفوذ أسباطه من جذوره لأنه أس الداء وأساس البلاء. وعندها لا يكون هناك أثر للمشاكل الأخرى كالبطالة وغيرها، وهذا لا يمكن أن يحصل إلا في ظل دولة تعلن أن السيادة للشعب وأن السلطان للأمة تعطيه الحاكم وتحاسبه على ذلك. اللهم هبنا لأمة الإسلام خالفة راشدة على منهاج النبوة، يُعز فيها الإسلام وأهله ويُذل فيها الشرك وأهله ■

ومع مرور السنين، والسلطة العراقية المتشكلة أساساً على المحاصصة الطائفية قامت باستنزاف البلد وسرقة أمواله وثرواته، وأهل العراق يزداد حالهم سوءاً، حتى باتت الغالبية العظمى منهم عاجزة عن تأمين لقمة العيش. وبسبب ما تقدم، اندلعت موجة من المظاهرات خرج فيها الآلاف في العاصمة بغداد وعدد من مدن الجنوب احتجاجاً على استئثار الفساد والبطالة وسوء الخدمات العامة والمعيشة الضنكى، والعراق يتقلب بين نيران الفساد الإداري والاقتصادي، حتى صنفته منظمة الشفافية أنه أحد أبرز دول العالم فساداً، ومع أن معظم المشاركين هم من الشيعة لكن ليس ثمة ما يشير إلى أي صفة طائفية للمظاهرات، فكانت محافظة نينوى والمحافظات الغربية مؤيدة ومناصرة لمحافظة الجنوب، فسوء الحال شمل الشعب العراقي بكل أطرافه، ولولا الظروف التي مرت بها تلك المحافظات إبان سيطرة ما يعرف بتنظيم الدولة، خصوصاً مع كثرة التصورات النمطية والانتقادات الجاهزة بالإرهاب وبقيام تنظيم الدولة أو موالاة النظام السابق لكان لها شأن آخر ولتحولت إلى ثورة تعم العراق بأكمله.

فهكذا اندلعت هذه الاحتجاجات واتسعت رقعتها وتزايدت أعدادها فانضم لها طلاب المدارس والجامعات وأغلقت أغلب المؤسسات التعليمية وفقدت الحكومة السيطرة عليها خاصة بعد رفع سقف المطالب إلى إسقاط النظام وإخراج النفوذ الإيراني من البلد، وأنهم لن يقفوا مكتوفي الأيدي بينما تقوم إيران باستنزاف مواردهم واستخدام الجماعات المسلحة والحلفاء السياسيين لمنعهم من التعبير عن آرائهم بسلامة، وكانت النتيجة أن قابلت السلطة هذه الاحتجاجات برد فعل عنيف بإطلاق الرصاص الحي، واستخدام القنابل الصوتية وإطلاق رشاشات المياه والغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين.

وهكذا نرى أن هذه الاحتجاجات عفوية سلمية لا علاقة لها بالعمالة، وغالباً ما يكون الارتباط عن طريق السلاح، فبالرغم من عدد الضحايا الذين سقطوا ظلت هذه الاحتجاجات سلمية ولم يثبت ولا تصرف فردي باستخدام العنف أو السلاح، إذن من أين أتى اتهام هذه المظاهرات بالعمالة؟

بعد حرق المتظاهرين مقرات عدة تابعة للأحزاب السياسية واقتحام المتظاهرين مكاتب حزب الدعوة الإسلامية وحزب الفضيلة الإسلامي العراقي ومنظمة بدر وتيار الحكمة الوطني وتدمير ممتلكاتها وحرقها، كما حرق مبنى مقر العصائب في محافظة المثنى ومقر حركة البشائر ومقر ائتلاف النصر ومقر سرايا الخرساني ومقر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومقر حزب الفضيلة الإسلامي، وأعلن ناشطون عن محافظة المثنى أن المحافظة قد خلت من مقرات الأحزاب، وتكرر الأمر نفسه في محافظة الناصرية. وهذا ما أزعج إيران وهي تسمع تعالي الأصوات (إيران برء برء.. بغداد تبقى حرة) وحرق العديد منهم العلم

ماذا تعني عودة أزام فرنسا بعد ملاحقتهم بتهمة التآمر؟

بقلم: الأستاذ صالح عبد الرحيم - الجزائر



القبضة الأمنية داخلياً خصوصاً في المرحلة المقبلة التي يتوقع أن تكون جد حرجية سياسياً واقتصادياً وربما أمنياً أيضاً. وهو ما استدعى مد اليد للذين كانوا بالأمس القريب ممسكين بالأجهزة المعنية أو كانوا أجزاء منها طوال عقود، في لعبة توافقية في أعلى الهرم وفق تعليمات المستعمر الأوروبي تمكن المنظومة القائمة من البقاء والاستمرار بوجوه جديدة وأساليب جديدة ونفوس جديدة، ولكن بنفس الولاء لنفس الجهات.

ولهذا سوف نشهد قريباً على الأرجح الإفراج عن تستدعي الحاجة إلى أدوارهم خصوصاً من الأميين والعسكريين بحسب ما تلميه الأوضاع بعد إسقاط تهم التآمر والفساد أو غير ذلك عنهم عقب محاكمات شكلية مرتبة سلفاً، وطى صفحة ما فعله رئيس الأركان السابق أحمد قايد صالح في أوج الحراك الشعبي وفق مقتضيات تلك المرحلة مضطراً. وذلك بغرض منع أو على الأقل التحكم في أي تحركات شعبية قد يشهدها الشارع مستقبلاً، وهو ما يورق النظام في هذه الأونة، ولكن أيضاً من أجل التحكم في الوضع على الصعيد العسكري خارجياً أي في الجوار الإقليمي شرقاً وغرباً وجنوباً وفق ما تلميه مصالح الأوروبيين حصراً. وهو ما نراه يتجسد الآن على الأرض من خلال عودة بعض الرؤوس، والبقية من الفريق المناوئ للزمرة النافذة على الطريق.

أما مواصلة تحريك قضايا محاكمات هنا وهناك ضد الكثير من المسؤولين من رموز المرحلة السابقة الذين كانوا في الواجهة، فإن ذلك يمثل مسلاً طويلاً من تصفية حسابات تقتضي إبعاد الخصوم أو تجميد المقومتين شعبياً ولو مؤقتاً، كما تدرج ضمنه لعبة "الاستمرار في محاسبة الفاسدين من العصاة السابقة"، وذلك بغرض مواصلة إعطاء الانطباع بأن "الجزائر الجديدة" يجري الآن بكل عزم وحزم تشييدها. ولسوف تتم قريباً تهيئة الأجواء بعد عودة الرئيس تبون من رحلة علاجية في ألمانيا دامت زهاء شهرين؛ لإجراء انتخابات برلمانية بعد "طرز" قانون انتخابات جديد سوف يجري على أساسه تجديد البرلمان بقرنتيه. وقد يتم في سياق ذلك صنع أحزاب تابعة جديدة أو إبراز أخرى مطبلة ومأجورة، خصوصاً من المحسوبين على التيار الوطني الإسلامي الجاهزين دوماً لملء كراسي غرف خداع الشعوب والجاهزة للتوظيف في شرنة وتبييض النظم المرتبطة بالأجنبي مقابل دراهم معدودة. ولكن ليس قبل المصادقة على الدستور الجديد الذي جرى ترميره عبر استفتاء يوم الفاتح من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠م، والتوقيع على قانون المالية لعام ٢٠٢١، الذين كانا على مكتب الرئيس في انتظار عودته من ألمانيا.

أما مسألة عُلق الحدود مع المغرب، فإن الخطوة هي بالتأكيد سياسية بحتة يستفيد منها الطرفان تجاه شعبيهما، وذلك بصرف النظر إلى عدو متربص خارجي، وهي بالتأكيد من إملات أصحاب القرار من وراء المتوسط. علماً أنها في الوقت نفسه ذات اعتبارات أخرى إلى جانب الخلاف المصطنع بشأن مسألة الصحراء الغربية، منها أن المستعمر الغربي يمنع بكل حزم أي تقارب بين الشعوب الإسلامية مطلقاً بل يكرس العداء بينها على أساس الوطنية حتى في المباريات الرياضية، وهو يعلم أكثر من أهل البلاد (للأسف) ما يمثله تلاحم الجزائر مع المغرب فضلاً عن جمع شمل شمال أفريقيا كله رسمياً وشعبياً من قوة ومن خطورة على كافة الأصعدة على نفوذه.

نسال الله العلي القدير أن يعجل بالفزع وأن يجمع شمل هذه الأمة الكريمة مجدداً تحت راية الإسلام في ظل خلافة راشدة على منهاج النبوة ■

في خضم ما تشهده الجزائر في هذه الأونة من صراع وتفاعلات على أثر عودة بعض الرؤوس من أزام فرنسا البارزين بعد إقصائهم وملاحقتهم بتهمة التآمر على سلطة الدولة، وما نجم عن تطبيع المغرب العلني مع كيان يهود وردود أفعال ذلك في الجزائر، وبالنظر إلى أن الجهة الممسكة بالسلطة في البلد لا تزال هي نفسها ممثلة في قيادة أركان الجيش، ثم بالنظر إلى عدة أمور منها:

١- الحراك الشعبي وما تمخض عنه من حالة عدم استقرار داخلياً، والذي كان للفريق المقابل أي جماعة فرنسا الدور الأبرز في إشغاله وتاجيجه، بصرف النظر عن حجم التظاهر وزخم الاحتجاجات والحشود والجماهير من كافة الأطياف التي خرجت بعد ذلك إلى الشارع وصدحت في الحراك الذي انطلق في شهر شباط/فبراير ٢٠١٩م بشعارات متعددة تُطالب في مجملها بالحرية والديمقراطية في "دولة مدنية غير عسكرية" ولكن غير مبلورة المعاني ولا محددة الأهداف، فضلاً عن افتقار رافعي الشعارات من المحتجين في الشوارع إلى قيادات واعية ظاهرة.

٢- الكيفية التي تم بها تحريك وتوظيف التيار "العروبي-الباديسي-النوفمبري" لإخماد الحراك بركوبه وتبني مطالبه بطريقة ذكية ثم توجيهه في الظاهر ضد استعمار الأمم، وهو ما أفضى سريعاً إلى امتصاص الغضب الشعبي أيام قائد أركان الجيش السابق الذي تصدر المشهد حينها، ثم المرور على عجل إلى تنظيم مسرحية الانتخابات الرئاسية التي جاءت بالرئيس الحالي من الزمرة المتنفذة نفسها عبر انتخابات يوم ٢٠١٩/٢/١٢م.

٣- الظروف المحيطة بالبلد فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية (وهذا هو الأهم الآن) وما صاحب ذلك من ضغوط أمريكية على النظام الجزائري بواسطة أدواتها وما تمخض عنه من توتير للأجواء في المنطقة ومع المغرب بشكل خاص بسبب تطبيعها المعلن مع كيان يهود، ما يعني دخول الكيان المسخ ومن وراءه، أي أمريكا على الخط، وما يمثله ذلك من تحديات كبيرة للسلطة القائمة وأخطار جسيمة على النظام الجزائري من الجهة الغربية، كون الجزائر هي المعول عليها أوروبياً في صد نفوذ أي منافسين دوليين على منطقة نفوذها.

يُضاف إلى ذلك كون جل أهل الجزائر يرفضون أي خطوة في اتجاه التقارب مع كيان يهود.

٤- كون نفوذ الفريق التابع لفرنسا في الجزائر لم يتبخر خلال فترة الرئيس السابق بوتفليقة التي دامت عقدين من الزمن فضلاً عما سبقها رغم اختلاف العمالة، وأن فرنسا تمتلك إلى اليوم نفوذاً وعملاء في جميع الأوساط السياسية والاقتصادية والثقافية وفي الإدارة وبالأخص في الأجهزة الأمنية من أيام الجنرال محمد مدين (توفيق) الذي استلم الجهاز في ١٩٩٠م وظل على رأسه ربع قرن بتدبير من جنرالات فرنسا في الجيش الجزائري، فهو والجنرال خالد نزار وغيرهما يسكنون إلى اليوم بالكثير من الخيوط حتى بعد إبعادهم. فضلاً عن أن فرنسا نفسها تؤدي دوراً مهماً لبريطانيا في المنطقة بل ولكل الأوروبيين في هذا الصد، فليس خفياً أن هؤلاء ينساقون فيما بينهم في مناطق مستعمراتهم بحسب ما تقتضيه مصالحهم.

كل هذه الأمور مجتمعة جعلت الأوروبيين (بريطانيا وفرنسا) يسابقون الزمن في عملية إيجاد وتجسيد تفاهات توافقية مبنية على المصالح واعتبارات ذات أوجه متعددة في أعلى هرم منظومة الحكم القائمة في الجزائر تُفضي سريعاً إلى تعزيز حالة الاستقرار محلياً ثم تفعيل دور النظام الجزائري عسكرياً وأمنياً على الساحة الإقليمية لعجابه المستجندات على الصعيد الخارجي. وهو ما يستوجب أولاً إحكام

هل بات النظام الرأسمالي في وحدة العناية المركزة؟

بقلم: الأستاذ خالد الأشقر (أبو المعتر بالله) —

«وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَحْوِيلًا» فزوال المبدأ يتناسب طردياً مع القائمين عليه، وإن أمريكا اليوم ما عادت تستطيع إنجاب وسط سياسي ورجال حكم كما كانت في سابق عهدها، أمثال آيزنهاور وروزفلت وكينسجر، والدولة إذا أدركها الهرم فإن لها أجلا ستبلغه، وإنما لا نقول هذا بالقدرية الغيبية، وإنما هو استقرار يجري على الدول كلها، وهو مُدركها لا محالة، وإن كسر الدول العظيمة لا ينجبر؛ فالعبداء هي أس الدول وأساسها، والنظام الرأسمالي قد ترك المبدأ ولفظ العقيدة، ولم يعد يعتني إلا بالمصالح وتحقق المكاسب، فهو أقرب ما يكون لسوق الأسهم والبورصة، وهذا ربما يطيل من عمره قليلاً ويزيد في بقائه برهة من التاريخ، ولكنه بالتأكيد لا يدوم.

إن الصراع الذي تشهده أمريكا اليوم بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري هو أقرب إلى كسر العظم منه إلى التنافس الرياضي، وإن وضع العراقيل أصبح يطال العقيدة والنظام برمته، وإن الانقسام القديم الجديد الذي يلف الشعب الأمريكي من كل جانب هو انقسام فكري عقدي؛ ولم يجانب الصواب أحد الكتاب الذي ينظر للقوى التي تتحكم بشكل الدولة الأمريكية بالمليشيات، وقد ظهر هذا جلياً بالخطاب الذي نقله الإعلام بالصوت والصورة في احتلال الكونغرس، فلمليشيات متطرفة تحمل خطاباً عنصرياً متشدداً وتؤمن بتفوق اللون والعرق الأبيض على غيره، بل هي ربما مستعدة أن تعيد سيرة الهنود الحمر التي قامت الدولة كلها عليها، فتقتل على لون البشرية وتجمع الجماع.

إن الدول إذا دبّت فيها الطواغيت واعترتها الأمراض المزمنة لا تتعافى منها بحال، ولكنها ربما تعيش زمناً مع مرضها، وإن أمريكا اليوم أضحت وقد ضربت خلائها وأصبحت كمنسأة سليمان تنتظر دابة من الأرض تجهز عليها وترثها، ولأن الدول الرأسمالية وهي تحمل عقيدة المبدأ فوق كونها تتجمع على محاربة الإسلام فلا يظن أن من مصلحتها أن تقع أمريكا أو تنتهي، ولذلك فإن مما نقطع به أن الدولة الوحيدة التي من مصلحتها أن ترفع أجهزة الإنعاش عن أمريكا وتخرجها من غرفة العناية المركزة هي دولة الخلافة القائمة قريباً بإذن الله وحينها فقط يدرك العالم كم كان مخدوعاً بهذه الأنظمة الإجرامية ويدرك كذلك بأن الفكرة الرأسمالية لا تصلح لإدارة زربية حيوانات أو غابة وحوش، فالخلافة وقوانينها هي وحدها القادرة على نشر الخير وتحقيق العدل بين الناس ■

يا أهل السودان! الفظوا حكامكم الرويبضات

واعملوا مع حزب التحرير من أجل عزتكم ومرضاة ربكم

تعقياً على توقيع السودان رسمياً، على (اتفاق أبراهام) الخياني للطبيع مع كيان يهود، نهاية الأسبوع الماضي، أكد بيان صحفي للمكتب الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية السودان: أن هذه الحكومة مثلاً مثل بقية الأنظمة العميلة في بلاد المسلمين، لا تمثل أهل السودان المسلمين، وإنما وقعت الاتفاق إرضاءً لسيد البيت الأبيض، كما أكد البيان كذب هذه الحكومة التي ادعت أنها لن تطيع إلا عبر استفتاء المجلس التشريعي. وشدد البيان: إن فلسطين أرض إسلامية اغتصبها يهود، فلا يحل لمسلم أن يتنازل عنها ولو أعطي كنوز الدنيا. وإن أهل السودان المسلمين لا يقبلون هذه الخيانة التي دبرت بليل، ولن يرضوا أن يكون ثمن التنازل عن مقدسات المسلمين وحرمتهم دولارات معدودات لا تسمن ولا تغني من جوع. وأضاف البيان: مهما طبع المطبوعون، وسار الحكام العملاء خانعين خلف أمريكا وكيان يهود، فإن الأمة لن تطيع، وإنما ستعمل من أجل قلع هؤلاء الحكام الرويبضات، وإقامة صرح الإسلام العظيم على أنقاضهم؛ خلافة راشدة على منهاج النبوة، تعيد العزة للأمة وتعيد الأراضي التي يحتلها يهود وغيرها إلى حضن الأمة. وختتم البيان مخاطباً أهل السودان بقوله: هيا هبوا، ولفظوا هؤلاء الرويبضات، واعملوا مع حزب التحرير من أجل عزتكم ومرضاة ربكم الذي ينصر من ينصره.

الأزمات التي تعيشها تونس

لا تحل بترقيعات مبنية على النظام الرأسمالي

بعد نية المرور إلى فتح المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي حول اتفاقية "الأليكا"، أعرب رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي، لبعثة صندوق النقد الدولي، عن الاستعداد الفعلي للانطلاق في مسار الإصلاحات الهيكلية، حيث تم الاتفاق خلال الاجتماع الذي حضره وزير الاقتصاد والمالية والمستشار الاقتصادي لرئيس الحكومة على وضع برنامج للإصلاحات الاقتصادية. من جانبه تساءل المكتب الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية تونس في بيان صحفي: هل هذه الإصلاحات المزعومة ستشمل استرداد الثروات المنهوبة وبعث المشاريع الطموحة كالصناعات والزراعات الاستراتيجية التي تحقق الأمن الغذائي للشعب التونسي؟! أم هي استكمال ما تبقى من برنامج الإصلاح الهيكلي الذي هندسه صندوق النقد الدولي، وأدى إلى انهيار سعر العملة وغلاء المعيشة وتفاقم المديونية وانتشار البطالة وانعدام التنمية؟ وأضاف: هل يمكن أن نتظن شيئاً من رئيس حكومة يتجه نحو التفاوض من أجل تعميق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي أبرمها نظام بن علي سنة ١٩٩٥ وأدت إلى تدمير النسيج الصناعي التونسي؟ واختتم البيان بالقول: إن الأزمات الاقتصادية التي تعيشها تونس لا يمكن حلها من خلال إصلاحات تشرف عليها الدوائر الغربية، ولا يمكن حلها بترقيعات فرعية مبنية على النظام الرأسمالي الذي سبب الأزمات. بل الحل يجب أن يكون من صميم مبدأ الأمة ومشروعها الحضاري؛ ففي الإسلام نظام اقتصادي قادر على توفير الحياة الاقتصادية العادلة الخالية من الأزمات في ظل خلافة راشدة على منهاج النبوة.

تمكين الإسلام في الأرض لا يتحقق إلا بإقامة الخلافة على منهاج النبوة

بقلم: الأستاذ أحمد الخطواني —

أخذ البيعة من الأنصار والهجرة إلى المدينة وإقامة الدولة فيها. هذه هي مُركّزات العمل الثلاثة للتمكين في الأرض، وهي نفسها شروط الوصول إلى هدف التمكين هذا، وهي عينها الطريقة التي سار بها الرسول ﷺ لإقامة الدولة في المدينة وتحولها إلى دار إسلام.

فإذا ما بلغت الكتلة هذا الهدف، ونجحت في إيصال الإسلام إلى الحكم، وأقيمت الدولة، فهناك ثلاثة مُركّزات أخرى يتعين تحقيقها وهي:

١- تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية تطبيقاً فورياً وانقلابياً شاملاً من غير تدرج ولا تراخ، وهذا ما فعله الرسول ﷺ، وما فعله الصحابة بعده.

٢- حمل دعوة الإسلام إلى العالم عن طريق الدعوة والجهاد، وهذا ما تم بالفعل، ففتحت بلاد فارس والروم وما جاورها، وتحولت إلى دار إسلام في فترة قصيرة.

٣- الاستمرار بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأدلة ذلك في الكتاب والسنة كثيرة كثيرة تغني عن الطلب، منها قول الرسول ﷺ: «وَاللَّهِ لَتَأْمُرُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوُنَّ عَنِ الْمُنْكَرِ، ولَتَأْخُذُنَّ عَلَى يَدَيِ الظَّالِمِ، ولَتَأْطُرُنَّهُ عَلَى الْحَقِّ أَطْرًا، ولَتَقْضُرُنَّهُ عَلَى الْحَقِّ قَضْرًا، أو لَيُضْرِبَنَّ اللَّهُ بِقُلُوبٍ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ، ثُمَّ لَيَلْعَنَنَّكُمْ كَمَا لَعَنَهُمْ».

وإذا اختل شرط من هذه الشروط تتداعى دولة الإسلام، وتنهيا للسقوط، ثم تتلاشى من الوجود، وهو ما حصل مع الدولة العثمانية التي زالت واندثرت بعد فقدانها لهذه المُركّزات.

هذا باختصار هو مفهوم التمكين المأخوذ من النصوص الشرعية، ومن سيرة المصطفى ﷺ، وهذه هي أدلته وشروطه ومُركّزاته، وهو يدل بشكل قاطع على أنه لا تمكين من دون دولة، ولا دولة من دون فكرة وكتلة وتفاعل ونصرة، ولا استمرار لوجود الدولة من دون تطبيق كامل للإسلام وحمله للعالم بالدعوة والجهاد واستمرار بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

والدولة الإسلامية هي الخلافة، فالرسول ﷺ وصفها بذلك عندما قال: «سَتَكُونُ خُلَفَاءُ فَكْتُرُ»، وأجمع الصحابة رضوان الله عليهم على تنصيب خليفة للمسلمين ومبايعته في زمن الإجماع، والخلافة لا توجد إلا بوجود دار الإسلام، لأن تطبيق الخلافة لأحكام الإسلام وأنظمتها في أرض معينة يحيلها إلى دار إسلام.

ومن هنا كان التمكين مُفضيلاً لوجود الخلافة وإيجاد دار الإسلام، ولا يُمكن الفصل بينهما بحال، ولا معنى للعمل للإسلام من دون العمل لإقامة الخلافة، وكل حركة أو جماعة تدعو للإسلام ولا تتطرق لإقامة الخلافة أو إيجاد دار الإسلام فعملها ناقص وغير مُبرر للذمة.

فمفهوم الدولة لدى المسلم اليوم ينبغي أن يكون واضحاً جلياً لا لبس فيه، وحاجة المسلمين اليوم للخلافة كحاجتهم للماء والهواء، فهي فريضة شرعية وضرورة عقلية، والعمل التكتلي في الأمة هو نقطة البدء وجسر الانطلاق للوصول إلى غايتها ■

تمكين الإسلام في الأرض يعني إقامة أحكامه وتطبيق أنظمتها واتباع شريعته ونشر رسالته في الأفق، ولا يتأتى ذلك كله إلا من خلال الدولة والحكم والسلطان، والتمكين له جانبان: جانب يتعلق بالحكم والقضاء وهو الدولة، وجانب يتعلق بالمكان الذي تُطبق فيه الأحكام، وهو الدار، والنصوص الشرعية تتضافر في بيان ذلك؛

قال تعالى: «وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُوا مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ يُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مِنْ يَشَاءُ وَلَا تَضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ»، وقال: «الَّذِينَ إِذَا مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَقَالَ: «إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ» ففي هذه النصوص واضح أن التمكين مقترن مع الأرض اقتراناً كاملاً، فالعلاقة بين التمكين والأرض حتمية وعضوية، والاقتران بينهما دائم.

والتمكن في الأرض هو وعد من الله للمؤمنين، قال تعالى: «وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ»، فالاستخلاف في الأرض هو تمكين للموعدةين بإقامة الدين إذا أخذوا بالأسباب.

ويُعرّف القرطبي التمكين في تفسيره بـ"أن يأمن المسلمون ويرثوا الأرض والديار والأموال ويبذل حالهم فيصحبوا قاهرين بعد أن كانوا مقهورين، وطالبين بعد أن كانوا مطلوبين، وأن يؤمنهم ويملكهم ويمكنهم في الأرض".

وأما ابن كثير فيُعرّف التمكين بـ"وعد من الله لرسوله بأنه سيجعل أمته خلفاء الأرض، أي أئمة الناس والولاية عليهم، وبهم تفلح البلاد وتخضع لهم العباد".

وأَسباب التمكين هي شروطه، فلا يوجد التمكين بدون شروط، والشروط هي مُركّزات العمل، والمُركّزات تؤخذ من طريقة الرسول ﷺ في إقامة الدولة، وهي ستة مُركّزات؛ ثلاثة منها قبل قيام الدولة وثلاثة بعدها.

أما الثلاثة التي قبل الدولة فهي:

١- حمل الدعوة من خلال الكتلة (الحزب) كما فعل الرسول ﷺ في مكة المكرمة حيث كُون كتلة من الصحابة حمل بهم ومعهم الدعوة.

٢- التفاعل مع الناس فكرياً ومكافحة الحكام سياسياً، أي تحميل الناس الدعوة وصرهم بأفكارها، وإيجاد الرأي العام عن الدعوة بينهم، كما فعل الرسول ﷺ في مكة والمدينة وجزيرة العرب حيث حمل مع صحابته الدعوة للناس وأحدث تفاعلاً فكرياً وعقائدياً معهم، وكافح سادتهم وأشرفهم سياسياً، وأوجد الرأي العام على الإسلام بينهم، مما أثر فيهم، ومن ثم تمكّن من القيام بالعملية الصهرية في بعض تجمعاتهم، كما حصل مع مصعب بن عمير رضي الله عنه في المدينة.

٣- الاتصال بأهل القوة والمنعة لدعوتهم للإسلام وطلب النصرة منهم من أجل حماية الدعوة وإقامة الدولة، كما فعل عليه الصلاة والسلام مع القبائل، وهو ما أثمر بعد دؤوب وجهٍ مُتواصل إلى

تدخل إيران في سوريا بجانب طاغية الشام

خاف مئات آلاف الشهداء



نشر موقع (روسيا اليوم، الأحد، ٢٦ جمادى الأولى ١٤٤٢هـ، ٢٠٢١/١١/٢٠م) خبراً قال فيه: "قالت فائزة رفسنجاني، نجله الرئيس الإيراني الراحل، هاشمي رفسنجاني، إن "تدخل إيران في سوريا خلف ٥٠٠ ألف قتيل" مشيرة إلى أن والدها عارض مشاركة إيران في الحرب في سوريا. وأضافت نجله رفسنجاني أن والدها، الذي كان يشغل منصب رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام (بعد انتهاء ولايته الرئاسية)، عارض مشاركة إيران في الحرب في سوريا، وأبلغ ذلك لقائد فيلق القدس السابق بالحرس الثوري، قاسم سلیماني، منذ بداية الأزمة في سوريا. وقالت رفسنجاني في مقابلة مع موقع "إنصاف نيوز" الإصلاحية: "لقد استشار سلیماني والدي قبل ذهابه إلى سوريا، وأبلغه الوالد بالأمر بالذهاب إلى هناك، وتابعت: "في

ذكرى اغتيال سلیماني، لا نسمع أحداً يتحدث حول ما فعله، لكن والدي كان يتمتع بذكاء وبعد نظر، وقد نصحه بعدم الذهاب، وكان على حق". وتساءلت النائبة السابقة في البرلمان: "ماذا أنتجت تصرفات سلیماني وسياستنا المقاومة؟ ماذا حققت لنا في مجالات الاقتصاد والحريات والسياسة الخارجية؟"، وأضافت أن "سياسة المقاومة لم تترك لنا شيئاً لنفخر به!". وانتقدت فائزة رفسنجاني سياسة إيران في المنطقة وقالت إنها "أدت إلى فقداننا أصدقائنا، وأصبحت سياستنا الخارجية تشبه السياسة الداخلية، حيث تحول المؤيدون إلى منتقدين، ثم تبدل المنتقدون إلى معارضين".